



المشاركة الشبابية وحقوقهم وفق قرار مجلس الأمن 2250
وثيقة شبابية
مجموعة الأفق الشبابية
اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين
2020

محتويات الوثيقة

1	المقدمة
1	مميزات الوثيقة
2	منهجية وضع الوثيقة
2	نبذة تعريفية عن مجموعة الأفق
3	نبذة عن اتحاد جمعيات الشابات المسيحية \ فلسطين
3	نبذة عن قرار مجلس الأمن 2250 والخاص بالشباب
4	التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني
5	ركائز الوثيقة
6	الركيزة الأولى: تمكين الشباب وتطوير مهاراتهم الحياتية
7	الركيزة الثانية: المشاركة المدنية والمجتمعية
8	الركيزة الثالثة: بناء الشراكات المحلية والدولية
9	الخاتمة



المقدمة

جاءت هذه الوثيقة بناء على رغبة المؤسسة المنفذة ببناء مرجعية شبابية تتوافق وقرار مجلس الأمن 2250 ومنسجمة مع الواقع الفلسطيني، إذ شكلت المؤسسة مجموعة الأفق-المكونة من مجموعة شبابية من مختلف مناطق الضفة الغربية- وبمشاركة مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني ومجموعات شبابية أخرى للخروج بهذه الوثيقة.

ولأن الشباب يشكل شريحة واسعة من النسيج المجتمعي الفلسطيني، فقد بلغت نسبة الشباب من الفئة العمرية (18-29) سنة في فلسطين ما نسبته 23% من إجمالي السكان (إحصاء 2019)، ما يجعل المجتمع الفلسطيني مجتمعاً فتياً وشبابياً، وقد جاء الاهتمام بهذه الوثيقة من أجل تركيز الجهود على هذه الفئة والعناية بها وتجنّبها سبل السقوط في مهاوي الحياة بوضع ركائز أساسية للنهوض بالواقع الشبابي الفلسطيني بما يتوافق وقرار مجلس الأمن 2250.



مميزات الوثيقة

- ◇ استندت هذه الوثيقة باختلاف مكوناتها على معطيات الشباب والشابات من مختلف مناطق الضفة الغربية وبناء على رؤيتهم حول العمل المجتمعي والشبابي والحقوق في فلسطين.
- ◇ استندت هذه الوثيقة على قرار مجلس أممي 2250 صادر من مجلس الأمن والذي تعتبر دولة فلسطين عضواً فيه.
- ◇ طورت هذه الوثيقة ضمن المحافظة على معطيات الشباب لضمان حقهم في كلمتهم ورأيهم من خلال عقد عدة لقاءات تيسيرية وورش عمل باستشارة جهات مساعدة.
- ◇ صيغت هذه الوثيقة بمشاركة مؤسسات ومجموعات ذات علاقة رسمية وأهلية وهيئات محلية.
- ◇ بنيت هذه الوثيقة منسجمة مع الواقع الفلسطيني قدر المستطاع مستندين إلى خبرات المجموعات الشبابية والمؤسسات المجتمعية ذات العلاقة في العمل المجتمعي والشبابي والحقوق.
- ◇ لا تهدف هذه الوثيقة إلى اعتمادها رسمياً بالضرورة ولكن تدعو للعمل بجهود أكبر على مستوى الوطن وتدعو المؤسسات المحلية والوطنية الأهلية والرسمية منها أن تتبنّاها طوعاً أو تعمل على تضمينها ضمن برامجها المجتمعية أو القانونية أو الحقوقية.

منهجية وضع الوثيقة

1. تشكيل مجموعة شبابية أطلق عليها اسم مجموعة الأفق مكونة من 25 شاب وشابة من الناشطين المجتمعين من مختلف مناطق الضفة الغربية.
2. تدريب مجموعة الأفق وتمكينهم في مجال قرار مجلس الأمن 2250 للشباب والسلم والأمن الدولي.
3. العمل مع مجموعة الأفق على مدار سنة والخروج بالخطوط العريضة للوثيقة وأهم ركائزها والتدخلات التي يجب تنفيذها لتحقيق تلك الركائز.
4. مشاركة مخرجات العمل من قبل مجموعة الأفق مع مؤسسات مجتمعية وشبابية في الضفة الغربية، بهدف ترتيب أولويات الوثيقة وإعادة صياغتها وتطويرها ووضع الملاحظات عليها، وذلك من خلال عقد ثلاثة ورشات عمل، الأولى في منطقة الجنوب والثانية في الشمال والثالثة في وسط الضفة الغربية.
5. تم الخروج بالنسخة الأولى المعدلة من الوثيقة، والتي سيتم مشاركتها مع أصحاب العلاقة وجهات أو أشخاص من ذوي الخبرة من أجل الخروج بالنسخة النهائية للوثيقة.



نبذة تعريفية عن مجموعة الأفق

- مجموعة شبابية مكونة من شباب وشابات من عدة محافظات على مستوى الضفة الغربية. عملت المجموعة على زيادة معارفها الحقوقية حول المنظومة الدولية لحماية حقوق الإنسان وتطوير مهاراتها ضمن إطار التأثير على الحراك المجتمعي ومنهجيات مشاركة الشباب في عملية صنع القرار المحلي والوطني والدفع باتجاه بناء إستراتيجية وطنية وفق القرارات والمواثيق الدولية ذات الصلة. التالي بعض مما تم تنظيمه سابقاً:
1. عقد عدة اجتماعات مع مؤسسات شبابية قاعدية كشركاء محتملين.
 2. بناء نموذج مشاركة لتكوين النواة الأولى للمجموعة تتألف من 15 إلى 20 شاب وشابة.
 3. تنظيم ورشتين تفاعليتين تحضيريتين تضمنتا نقاش حقوق الشباب حسب قراري مجلس الأمن 2250 و1325 والعمل على تطوير مسودة أولية لوثيقة شبابية إستراتيجية.
 4. تنظيم لقاء بحثي وتعليمي ركز على مفاهيم حقوقية وقانونية ومجتمعية جوهرية، تم العمل فيها من خلال أوراق بحثية من قبل أعضاء المجموعة ومشاركتها بين المجموعة ومناقشتها.
 5. تنظيم ورشة تفاعلية مع مجموعة شبابية أكبر (ما يقارب 40 مشارك ومشاركة من مناطق الضفة الغربية) هدفت إلى مشاركتهم بالمسودة الأولى من الوثيقة وتوفير المساحة للتعبير عن آرائهم والحصول على وجهات نظر شبابية أخرى والعمل على مسودة مطورة بناء على مساهمات المشاركين.
 6. تنظيم ورش تفاعلية مناطقية (وسط، شمال، وجنوب الضفة الغربية) شارك فيها مؤسسات مجتمعية وشبابية ناشطة وفاعلة في مجتمعاتهم، هدفت الورش إلى مشاركة المؤسسات وأصحاب العلاقة بمعطيات مسودة الوثيقة الشبابية وإبداء ملاحظاتهم ليتم تطوير الوثيقة حسب خبرات المؤسسات المشاركة وأصحاب العلاقة.

نبذة عن اتحاد جمعيات الشابات المسيحية \ فلسطين

جمعية الشابات المسيحية / فلسطين: مؤسسة أهلية فلسطينية غير ربحية، قائمة على العضوية، أنشأت في يافا عام 1893 وأعلن رسمياً عن وجودها في القدس عام 1918. وهي جزء من الحركة العالمية لجمعية الشابات المسيحية. تتشكل في فلسطين من أربع جمعيات فرعية: جمعية الشابات المسيحية-القدس، وجمعية الشابات المسيحية-رام الله، وجمعية الشابات المسيحية-أريحا، وجمعية الشابات المسيحية-بيت لحم. تتبنى الجمعية مجموعة واسعة من البرامج والمشاريع الهادفة إلى تمكين الشباب والنساء والفتيات الشابات على وجه الخصوص، والعمل على تحسين وضعهن الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعزيز إمكانية وصولهن إلى الأنشطة التعليمية، والثقافية المختلفة وخلق وتطوير الفرص الاقتصادية المتاحة لهن، وزيادة وعيهن الوطني والاجتماعي، والدعوة إلى حصولهن على حقوقهن الفردية والوطنية.

تقوم الجمعية على ثلاثة محاور رئيسية:

- ◆ العدالة الاقتصادية
- ◆ تطوير المهارات القيادية والمشاركة المدنية للشباب
- ◆ بناء سلام عادل من خلال تعزيز إطار حقوق الإنسان وإشراك الشابات والشباب في بناء عملية السلام العادلة والمستدامة



نبذة عن قرار مجلس الأمن 2250 والخاص بالشباب

قام مجلس الأمن في جلسته رقم 7573 والمنعقدة في 9 كانون الأول من العام 2015 بمبادرة من الأردن باعتماد قرار 2250 بالإجماع حول الشباب والسلم والأمن الدولي، والذي يؤكد على الدور الإيجابي المهم الذي يمكن أن يلعبه الشباب في عملية بناء السلام العادل ومنع نشوب النزاعات وحلها ومكافحة التطرف والعنف على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهذا بحاجة إلى استراتيجيات وخطة عمل تعمل على تعزيز مشاركة الشباب وتوليمهم لأدوار قيادية وتمكنهم. وقد ركزت هذه الوثيقة على أربعة محاور من القرار التالية:

- ◆ المشاركة: حيث دعا القرار إلى زيادة التمثيل الشامل للشباب في عمليات صنع القرارات على جميع المستويات، ومشاركة الشباب ووجهات نظرهم عند التفاوض بشأن اتفاقيات السلام وتنفيذها، وتمكين الشباب في مجال بناء السلام وحل النزاعات.
- ◆ الحماية: ودعا القرار إلى ضرورة اتخاذ التدابير لحماية المدنيين، بمن فيهم الشباب، أثناء النزاع المسلح، وتطبيق الاتفاقيات المتعلقة باللاجئين، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك احترام حقوق الإنسان وضمانها لجميع الأفراد بمن فيهم الشباب.
- ◆ الوقاية: ويدعو القرار إلى تهيئة بيئة مكانية تشمل الجميع وتحظى فيها الفئات الفاعلة من الشباب بالاعتراف والدعم المناسب لتنفيذ أنشطة منع العنف ودعم التماسك الاجتماعي، وتوفير فرص العمل والتدريب المهني للشباب والتهوض بتعليمهم، وتشجيعهم على مباشرة الأعمال الحرة والمشاركة السياسية البناءة.
- ◆ الشراكات: ويحث القرار الدول الأعضاء على زيادة ما تقدمه من دعم سياسي ومالي ولوجستي يراعي احتياجات الشباب ويشجع مشاركتهم في جهود السلام أثناء النزاعات والفترات التي تليها، وضرورة إشراك المجتمعات المحلية والعناصر الفاعلة غير الحكومية المعنية في وضع استراتيجيات لمناهضة الخطاب المتطرف.

التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني

من خلال دراسة التحديات التي يتعرض لها الشباب، يظهر أهمية دور مؤسسات المجتمع والدولة في تهيئة المناخ المناسب للتقليل من آثار التحديات التي تواجه هذا القطاع لمساعدته على تجاوزها؛ فنحن على علم ودراية بأن مرحلة الشباب تتسم بالحساسية تجاه الظروف، وبصعوبة السيطرة على الانفعالات، وبعدم الخبرة في سبل مواجهة تعقيدات الحياة.

هناك تحديات وصعوبات عامة تواجه الشباب الفلسطيني رصدت من خلال العمل السابق من قبل العديد من المؤسسات الحكومية والغير حكومية وجهود شخصية تم رصدها وتوثيقها، بعض هذه التحديات يعتبر ذات أهمية عليا لشريحة الشباب من أهمها:

◆ **الاحتلال:** وهو يمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه قطاع الشباب الفلسطيني، وخصوصا ان الاحتلال يدرك تماما أهمية الشباب في المجتمع الفلسطيني وعكف منذ الانتفاضة الأولى على وضع الصعوبات والعمل على تدمير واقع شبابنا بأساليب واضحة مثل مصادرة الحريات وفرض واقع اقتصادي سيء وهناك العديد من الأساليب الأخرى الخفية والغير مباشرة وهي الأخطر مثل تشجيع الجريمة والإدمان وغيرها.



◆ **البطالة:** يعاني الشباب بين صفوفه من نسبة عالية للبطالة ونحن نعلم ان آثارها على الشباب تمس كل المستويات النفسية والاجتماعية والسياسية والأمنية: فهي ترتبط ضعف الدخل وعدم المقدرة عن تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية؛ ما يترتب عليه اللجوء إلى الجريمة والعنف وجرائم الآداب وزيادة البحث عن مصادر الدخل غير المشروع؛ والتغمة على المجتمع بصفة عامة؛ وانقطاع الولاء للوطن.

◆ **ضعف التعليم وعدم الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني:** جودة ونوعية التعليم في فلسطين أصبح ضعيفا مقارنا مع الواقع العالمي واحتياجات المجتمع والشباب وعدم الاهتمام وإنشاء المراكز التي تعنى بالتعليم والتدريب المهني الذي من الممكن ان يساعد في واقع الشباب من الناحية الاقتصادية ومن ناحية آخر تطوير وتمكين قدرات ومهارات الشباب المهنية والحياتية.

◆ **قلة وسائل الترفيه المفيدة، ومراكز قضاء أوقات الفراغ وسوء توزيعها:** أوقات الفراغ من الأمور الخطيرة في حال عدم ملئها والاستفادة منها بشكل صحيح وان وجود أماكن الترفيه والأماكن العامة وأماكن للألعاب الرياضية وغيرها التي تخدم الشباب هي من أفضل وسائل ملئ أوقات الفراغ وتوجيه الطاقات.

◆ **الاغتراب السياسي:** لقد تراجعت المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني لعدة أسباب أهمها سوء الخطاب السياسي للقيادة، وسيطرة الحزب الواحد، ووجود الفئوية الحزبية، وعدم وجود برنامج استراتيجي للاهتمام بالشباب وقضية الانقسام السياسي التي أدت إلى عدم وجود برامج ونشاطات من أجل تعزيز قيمة الحوار والتفاعل من أجل قبول الرأي الآخر. ولذلك من أجل تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني ومن أجل تقرير مصيره فلا بد من تفعيل طاقات جيل الشباب.

ركائز الوثيقة

بناء على العمل الذي قامت به مجموعة الأفق حول قرار مجلس الأمن 2250، خرجت بثلاثة ركائز أساسية وهي:

❖ الركيزة الأولى: تمكين الشباب وتطوير مهاراتهم الحياتية.

❖ الركيزة الثانية: المشاركة المدنية والمجتمعية

❖ الركيزة الثالثة: بناء الشراكات المحلية والدولية

ركزت ورشات العمل المركزية التي عقدت لصياغة هذه الوثيقة على تحديد أهم المشاكل والتحديات التي تواجه هذه الركائز الثلاث من جانب ومن جانب آخر تحديد أهم التدخلات التي يجب القيام بها.

وأهم التحديات التي تواجه الركائز الثلاثة بالإضافة إلى التحديات التي ذكرت سابقاً والتي يعاني منها الشباب الفلسطيني وتحد من تمكينهم وتطوير مهاراتهم الحياتية تتمثل في غياب البيئة الآمنة للعمل الشبابي وعدم وجود حماية للعمل الشبابي نتيجة إجراءات الاحتلال القمعية والتقطع الجغرافي وتعرض نسبة كبيرة من الشباب للملاحقة والاعتقال والإصابة والاعتقال السياسي نتيجة العمل داخل الخط الأخضر من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة ضعف السياسات والقوانين الفلسطينية التي لا تحمي العمل الشبابي، وضعف مساحة حرية الرأي بسبب الانقسام السياسي بين شطري الوطن والعنصرية العنصرية.



وكذلك يعاني الشباب الفلسطيني من الوضع الاقتصادي المتردي والغلاء المعيشي وتدني الأجور والبطالة المنتشرة بين الشباب حيث بلغت نسبتها 41.1% حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018/12. ومن ناحية أخرى فإن عدم مأسسة العمل الشبابي تعد من أهم التحديات التي تجعل تطوير واقع الشباب والاهتمام بهم ليس من أولويات المجتمع وصناع القرار. أما تراجع الاهتمام بالتطوع وبعد المجتمع والشباب بشكل خاص عن القيام بالأعمال التطوعية، نتيجة تغيير وعدم فهم مفهوم التطوع من جانب وبعض العادات والتقاليد والثقافة التي ترفض بعض الأدوات الجديدة للتطوع مثل الاختلاط وتمهيش دور المرأة وتمهيش دور الأشخاص ذوي الإعاقة، وقلة وعي المجتمع بأهمية المشاركة الشبابية، وتراجع دور الأحزاب في عملية التطوع، وضعف ثقة الشباب بمؤسسات المجتمع المحلي بسبب ضعف برامجها الشبابية والتي لا تلي طموح وأحلام واحتياجات الشباب والتمويل الأجنبي المشروط.

ومن كبرى التحديات التي تحد من تطوير واقع الشباب هي ضعف المناهج التعليمية وضعف الكادر التعليمي ومخرجات التعليم، والفجوة بينها وبين متطلبات سوق العمل، وكذلك ضعف التعليم المهني والتوجه إليه، أضف إلى ذلك تفشي الفساد الإداري والمالي وسوء اختيار ممثلين الشباب في المحافل المحلية والدولية، وضعف الدعم المالي والتوزيع غير العادل للفرص والذي خلق نوع من الاحتكار والمنافسة غير الشريفة، وضعف المشاركة العالمية والمحلية والتشبك مع المؤسسات.

الركيزة الأولى: تمكين الشباب وتطوير مهاراتهم الحياتية

من أجل العمل على تنمية قدرات الشباب ومهاراتهم وإتاحة الفرص لهم بشكل عادل ليعتدوا هذه القدرات بما يحقق لهم مزيدا من التقدم والارتقاء في كافة المناحي الحياتية والوصول إلى الموارد التي يحتاجونها، خرجت الوثيقة بالتدخلات ذات الأولوية التالية:

1. تطوير وتعزيز التعليم المهني ومهاراته، وذلك من خلال:

- ◆ تفعيل السياسات الخاصة بالتعليم المهني وتطويرها، وزيادة الحد الأدنى للأجور
- ◆ تطوير مراكز التعليم المهني، ومخرجات التعليم المهني، وزيادتها خصوصا في المناطق البعيدة عن المدن
- ◆ تمييز إيجابي اتجاه الحاصلين على شهادة مهنية في الوظائف الحكومية
- ◆ توعية المجتمع وطلاب المدارس حول التوجيه المهني والأكاديمي
- ◆ التخطيط الجيد وتنفيذ مشاريع شبابية اقتصادية تضمن استدامتها



2. التمكين الاقتصادي للشباب، وذلك من خلال:

- ◆ تعزيز ودعم المنتجات الوطنية وتخفيض الاستيراد الخارجي
- ◆ سن السياسات والقوانين التي تشجع على إنشاء المشاريع الاقتصادية الشبابية
- ◆ خلق فرص عمل شبابية
- ◆ موائمة التعليم المهني والأكاديمي حسب احتياجات سوق العمل
- ◆ الاهتمام بالموروث الثقافي كمركب من ركائز الاقتصاد الفلسطيني
- ◆ محاربة الفساد وتعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة وحقوق الوصول للمعلومات

3. تطوير ودعم المنظمات والمجموعات التي يقودها الشباب، وذلك من خلال:

- ◆ الاعتراف بالمجموعات الشبابية غير الرسمية
- ◆ تفعيل ورقة السياسات الخاصة بمشاركة الشباب في الحكم المحلي
- ◆ تمكين وتطوير مهارات الشباب العاملين في المؤسسات والمجموعات الشبابية
- ◆ دعم استدامة المؤسسات الشبابية وابتعادها عن التمويل الخارجي المشروط سياسيا
- ◆ تفعيل قانون المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص

4. تعزيز القيم والانتماء للهوية الفلسطينية، وذلك من خلال:

- ◆ العمل على زيادة وعي الشباب بأهمية التطوع
- ◆ تعديل المناهج التعليمية الحكومية والأهلية بحيث تضمن القيم الوطنية والانتماء وأهمية التطوع
- ◆ تعديل نظام التطوع بالجامعات لضمان استفادة الطلبة من ساعات التطوع بشكل جيد
- ◆ زيادة وعي الشباب بالقضايا الفلسطينية سياسيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا

الركيزة الثانية: المشاركة المدنية والمجتمعية

رغم أن المجتمع الفلسطيني مجتمع شاب وفتي، إلا أن نسبة مشاركة الشباب في مراكز صنع القرار لا تتعدى 1% حسب الإحصاء المركزي الفلسطيني (2019)، وأن نسبة الشباب الذين قاموا بأعمال تطوعية بلغت 19.6%، ونسبة الشباب الذين شاركوا في أعمال وأنشطة خيرية بلغت 11.3%، ونسبة الشباب المنتمون لأندية ومراكز رياضية بلغت 6.3%، في حين أن نسبة الشباب المنتمين لأحزاب أو حركات وطنية 1.4%، ونسبة الشباب المنتمين لجمعيات ومنظمات أهلية غير حكومية بلغت 4% وذلك حسب مسح الشباب الفلسطيني 2015، وهذه الإحصائيات توضح مدى تدنى المشاركة الشبابية في فلسطين، ولزيادة هذه المشاركة خرجت الوثيقة بأهم التدخلات التالية:

1. تطوير البيئة الآمنة لمناهضة العنف ضد الشباب، وذلك من خلال:

- ◆ زيادة وعي الشباب بحقوقهم وقضاياهم
- ◆ رصد الانتهاكات الخاصة بحقوق الشباب ومتابعتها قانونياً
- ◆ تفعيل قانون حرية الرأي والتعبير
- ◆ ضمان عدم مساءلة الشباب بناء على انتماءاتهم السياسية أو الدينية أو الاجتماعية
- ◆ القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الشباب والمرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- ◆ العمل على إنهاء الانقسام السياسي بين شطري الوطن، والقضاء على العنصرية السياسية



2. تطوير السياسات وسن القوانين التي تضمن حق المشاركة الشبابية، وذلك من خلال:

- ◆ زيادة نسبة الشباب في مراكز صنع القرار
- ◆ خفض سن الترشح للهيئات المحلية والانتخابات العامة
- ◆ زيادة نسبة الشباب العاملين في المؤسسات الأهلية
- ◆ إعادة هيكلة الأحزاب والأطر السياسية بحيث تضمن مشاركة أوسع للشباب خصوصاً في المراكز المتقدمة.

3. تفعيل القوانين والسياسات التي تعمل على حماية الحقوق وتضمن الحريات وذلك من خلال:

- ◆ رصد الانتهاكات الخاصة بالشباب
- ◆ ضمان حرية التعبير عن الرأي وتعديل قانون الجرائم الإلكترونية
- ◆ تمكين الشباب بالدفاع عن حقوقهم

الركيزة الثالثة: بناء الشراكات المحلية والدولية

تم العمل على محتوى هذه الوثيقة استناداً إلى قانون أممي دولي لذا فإن بناء الشراكات الدولية أولاً ستكون أحد أسس نجاح هذه الوثيقة ومن ثم يجب نقل التجارب الدولية بخصوص تطوير الشباب من نجاحات للأخذ منها والإخفاقات لتجنبها حيث أن واقع العالم الحالي والذي يعتبر كقرية صغيرة يسمح بالتواصل والاطلاع على الغير وبالتالي فإن بناء الشراكات الدولية سيكون أحد البوابات الهامة لاستكمال التواصل وزيادة الفرص أمام الشباب لتطوير واقعهم.

وتنبثق أهمية بناء الشراكات المحلية بأن العمل بشكل منفصل لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج وطنية أو قومية وستنحصر النتائج على فئة قليلة من المؤسسات والأفراد التي سيتم استهدافها من خلال البرامج التي تنفذها بعض المؤسسات أما في حال بناء البرامج والأنشطة من خلال الشراكات مع مؤسسات مجتمعية على المستوى المحلي والوطني سيؤدي إلى نتائج ذات نطاق وبعد وطني وجغرافي وسياسي أوسع.

ولأهمية هذه الركيزة كان لا بد من نقاشها والعمل على تفصيل التحديات والمشاكل التي تواجهها والعمل على صياغة تدخلات من شأنها المساعدة في بناء الشراكات المحلية والدولية وقطف الثمار من ذلك وقد خرجت مجموعات عمل هذه الوثيقة بالعديد من التدخلات، كان أبرزها وأهمها الآتية:



1. زيادة اهتمام الشباب بالشراكات المحلية والدولية وذلك من خلال:

- ◆ زيادة معرفة الشباب ببرامج وفرص المشاركات الدولية والمحلية والإقليمية
- ◆ تعزيز مهارات الشباب التي تعزز بناء الشراكات مثل اللغة، العمل مع الثقافات المختلفة، ملء نماذج المشاركة.
- ◆ تعزيز قانون الحق في التنظيم وتشكيل المجموعات الشبابية

2. تفعيل دور الشبكات والاتحادات الشبابية العاملة في فلسطين، وذلك من خلال:

- ◆ تشجيع العمل التكاملي بين المؤسسات، والحد من البيئة التنافسية السلبية
- ◆ تطوير البرامج والأنشطة التي تقدمها للشباب والتي تخدم احتياجات الشباب ورغباتهم
- ◆ إيجاد منصة إعلامية شبابية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، وتشبيكها مع المنصات الشبابية الدولية
- ◆ تطوير قاعدة بيانات تضم المؤسسات والشبكات والاتحادات وتتضمن البرامج والأنشطة التي تقدمها

3. تكافؤ الفرص في المشاركات المحلية والدولية، وذلك من خلال:

- ◆ تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة في جميع القطاعات ذات العلاقة
- ◆ ضمان إشراك المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المهمشة

الخاتمة

يأمل الشباب الذين شاركوا في إعداد هذه الوثيقة على استخدامها كمرجعية أساسية في بلورة خطط إستراتيجية تساهم في تفعيل الدور الشبابي على عدة أصعدة وألا يتم التعامل مع الشباب كفئة منفصلة عن سياقها السياسي، والاقتصادي والاجتماعي. وأن تقدم مقارنة حقيقية للواقع الفلسطيني وتوجيه العمل مع الشباب كشركاء فاعلين في القضايا الحياتية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال توسيع مهاراتهم ونطاق مشاركتهم وتأثيرهم في عمليات صنع القرار وتنفيذها والمساهمة في إيجاد الحلول للتحديات التي تواجه المجتمع.

إن كنت تود/ين الاطلاع على قائمة المشاركين، اضغط هنا.



الشباب هم التغيير!



اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين
The National YWCA of Palestine

